مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 312، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

الوثيقة: GB.312/POL/6

قسم وضع السياسات
جزء الحوار الاجتماعي

POL

البند السادس من جدول الأعمال

إدارة العمل وتفتيش العمل: متابعة المناقشة العامة في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي

لمحة عامة

ملخص

في ضوء المناقشة العامة للجنة إدارة العمل في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/ يونيه ٢٠١١)، تقترح هذه الوثيقة خطة عمل للمكتب كمتابعة للقرار والاستنتاجات التي اعتمدها المؤتمر بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل.

الانعكاسات السياسية

لا توجد.

الانعكاسات القانونية

لا توجد.

الانعكاسات المالية

إنّ اقتراح تنظيم اجتماع ثلاثي للخبراء في فترة السنتين القادمة للنظر في مبادرات الامتثال الخاصة، رهنٌ بموافقة مجلس الإدارة على التمويل.

القرار المطلوب

الفقرة ١٧.

إجراءات المتابعة المطلوبة

لا توجد حالياً.

الوحدة مصدر الوثيقة

برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) وبروتوكولها لعام ١٩٩٥؛ اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)؛ اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠)؛ الوثيقة: GB.312/INS/3/1؛ الوثيقة: GB.306/LILS/6(&Corr.)؛ القرار بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل، حزيران/ يونيه ٢٠١١.

الخلفية

١. كانت الحاجة إلى نُظم سليمة لإدارة العمل وتفتيش العمل من أولى أولويات منظمة العمل الدولية منذ نشأتها. واستحداث برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أعاد التأكيد على هذا الالتزام واستجاب للاحتياجات التي أعربت عنها الهيئات المكونة ولرؤية متجددة لدى منظمة العمل الدولية بهدف تحسين النُظم الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل. وفي الآونة الأخيرة، ازداد موضوع إدارة العمل وتفتيش العمل بروزاً، على المستويين الوطني والدولي. وهذه هي الحال على وجه الخصوص نظراً للتحديات الاجتماعية التي أتت بها الأزمة الاقتصادية وما خلفته من تداعيات مستمرة وخطيرة على سير عمل مؤسسات العمل.

٢. ومنذ عام ٢٠٠٩، حقق المكتب إنجازات مهمة في مجال تحسين القدرات الوطنية من خلال تصميم وتنفيذ العديد من المنتجات العالمية وتوفير المساعدة التقنية. وقاد برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل النشاط التقني الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية والخدمات الاستشارية في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل، من خلال حشد الخبرات ذات الصلة في كافة أرجاء المكتب والعمل بواسطة الشبكات في مختلف القطاعات التقنية والأقاليم بغية توفير المساعدة إلى الهيئات المكونة. وقد حصل هذا النشاط على دعم مجموعة من الجهات المانحة (مثلاً، كندا وفرنسا وإيطاليا والنرويج والولايات المتحدة) مكّنت مساهماتها من تنفيذ البرامج بغية تعزيز وتحديث النُظم الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل.

٣. وعلى خلفية هذه الظروف، أدرج مجلس الإدارة في دورته ٣٠٨ في حزيران/ يونيه ٢٠١٠، بنداً بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل في جدول أعمال الدورة المائة (٢٠١١) لمؤتمر العمل الدولي، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى مناقشة بشأن الممارسات الجيدة بهدف تطوير قدرة الهيئات المكونة وإعطاء الأولوية للخدمات التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية في هذا المجال.

٤. وأفضت المناقشة إلى اعتماد قرار ومجموعة من الاستنتاجات.[١] وعلى وجه الخصوص، شددت الاستنتاجات على النُهج الرئيسية التي ينبغي للمكتب اتباعها من أجل بناء النُظم الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل وتعزيزها والحفاظ عليها. وتشدد الاستنتاجات، بشكل خاص، على ما يلي:

- الدور المحوري لإدارة العمل، بما في ذلك إدارات التوظيف العامة، في تحقيق العمل اللائق والإدارة السديدة والحاجة إلى تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتطبيقها على نحو فعال، تحقيقاً لهذه الأهداف؛

- الحاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية من خلال تصميم برامج ومشاريع المساعدة التقنية، بما فيها الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الامتثال لتشريعات العمل وتطبيقها على جميع العمال، إلى جانب الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة؛

- الحاجة إلى تعزيز التشاور مع العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم وتقوية قدراتها فيما يتعلق بسياسات وخدمات إدارة العمل وتفتيش العمل، لاسيما تعزيز الحوار الثلاثي لمواجهة التحديات المرتبطة بالامتثال لقانون العمل؛

- الحاجة إلى وضع مجموعة أنشطة للتعاون التقني لدعم المكتب في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء ولتحسين التنسيق وتبادل المعلومات في مجالات إدارة العمل وتفتيش العمل داخل المكتب وخارجه وضمن النظام متعدد الأطراف، من خلال الشبكات الإقليمية.

[١] مكتب العمل الدولي: *تقرير لجنة إدارة العمل، محضر الأعمال المؤقت* رقم ١٩، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١.

خطة عمل منظمة العمل الدولية بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل

٥. في ضوء القرار والاستنتاجات الصادرة عن لجنة إدارة العمل والتي اعتمدها المؤتمر، يقترح المكتب خطة العمل التالية كمتابعة للمناقشة العامة للمؤتمر.

(١) تشجيع التصديق على اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة وتطبيقها على نحو فعال

٦. وهي تشمل، على وجه الخصوص، اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) وبروتوكولها لعام ١٩٩٥؛ اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)؛ اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠). وسيجري تحقيق هذين الهدفين المترابطين بواسطة التوعية، بما في ذلك من خلال عمليات تقييم الاحتياجات من حيث إدارة العمل وتفتيش العمل على المستوى الوطني، ومن خلال البحوث وتحليل الثغرات التشريعية في البلدان غير المصدقة. ومن شأن هذه الجهود أن تستكمل خطة عمل المكتب (٢٠١٠-٢٠١٦) نحو التصديق واسع النطاق على اتفاقيات الإدارة السديدة وتنفيذها على نحو فعال.[٢]

(٢) وضع استراتيجيات وأدوات لتقديم المساعدة التقنية إلى الهيئات المكونة

٧. توخياً لتقديم المساعدة التقنية الأكثر فعالية للهيئات المكونة، يجب أن يكون في تصرّف المكتب الاستراتيجيات والأدوات الأكثر حداثة من أجل تقوية النُظم الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل. وسيجري تطوير هذه النظم أو تحسينها استناداً إلى الاستنتاجات المستقاة من عمليات تقييم الاحتياجات من حيث إدارة العمل وتفتيش العمل على المستوى الوطني، وبالتشاور مع الهيئات المكونة الثلاثية.

٨. ومن بين الأدوات التي يستخدمها المكتب، ستستمر مواد التدريب التي وُضعت مؤخراً بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل[٣]، في احتلال مركز محوري في تنمية قدرات الموظفين الحكوميين وأصحاب العمل والعمال، استناداً إلى معايير العمل الدولية. كما سيجري تكييف المواد وترجمتها لاستخدامها في سياقات وطنية إضافية، وستُستكمل بوضع مواد للتعلم عن بعد وللتعلم الذاتي بغية زيادة استخدام الموارد المحدودة، وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية وتوفير فرص وخيارات تدريبية أكثر مرونة للهيئات المكونة.

٩. ومن شأن الاستراتيجيات التي يضعها المكتب أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز تشريعات العمل الخاصة بعمال القطاع العام والعمال المستضعفين، لاسيما أولئك العاملون في الاقتصادات غير المنظمة والريفية، والعمال المنزليين[٤] والعاملين في مناطق تجهيز الصادرات، وتطبيق هذه التشريعات وإنفاذها مع مراعاة استنتاجات مؤتمر عام ٢٠٠٩ بشأن وضع المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق.[٥]

[٢] اعتمدها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة (.GB.306/LILS/6(&Corr)، الملحق). ومن شأن هذا العمل أن يكمّل خطة العمل (٢٠١٠-٢٠١٦) بغية تحقيق التصديق واسع النطاق على صكوك السلامة والصحة المهنيتين (الاتفاقية رقم ١٥٥ وبروتوكولها لعام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٨٧) التي اعتمدها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٠ (انظر الوثيقة (.GB.307/10/2(Rev)، الملحق الأول) وبغية إنفاذها على نحو فعال.

[٣] قام برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي في تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية، بوضع نماذج تدريب بشأن إدارة العمل ومنهج تدريبي لمفتشي العمل، إلى جانب مبادئ توجيهية لأصحاب العمل وللعمال بشأن دور نُظم تفتيش العمل وسير عملها.

[٤] ستوضع استراتيجيات بشأن تفتيش العمل والعمل المنزلي بالتنسيق مع برنامج شروط العمل والاستخدام، انظر الوثيقة GB.312/INS/3.

[٥] مكتب العمل الدولي: *تقرير اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين، محضر الأعمال المؤقت* رقم ١٣، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، جنيف، ٢٠٠٩.

(٣) بناء المعارف بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل

١٠. بغية تزويد الهيئات المكونة بأحدث الأدوات والمساعدة التقنية، لا بد للمكتب من أن يواصل دراسة الاتجاهات والتطورات والممارسات الجيدة في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل. وستعطى الأولوية إلى البحوث المرتبطة باستراتيجية إدارة المعارف الأوسع نطاقاً لمنظمة العمل الدولية في مجالات اهتمام الهيئات المكونة، كما هي محددة في استنتاجات لجنة إدارة العمل التابعة للمؤتمر. وهي تشمل: استخدام المشتريات الحكومية في المضي قدماً بالامتثال لمعايير العمل؛ منهجيات التدريب ومضمونه بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل؛ صلة الوصل بين إدارة العمل وأطر تنظيم الهجرة؛ النشاط الذي تضطلع به إدارة العمل فيما يتعلق بالأشكال الجديدة لعلاقات الاستخدام.

١١. وعلى وجه الخصوص، سيتم الاضطلاع بالعمل من أجل تعزيز الحوار الثلاثي الوطني بغية النظر في التحديات التي يطرحها تفتيش العمل والإنفاذ المرتبط بنمو أشكال جديدة للعمالة، باعتبار توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨) أداة تساعد على مواجهة علاقات الاستخدام المستترة.

١٢. ورهناً بتوافر التمويل، سيقوم المكتب كذلك بتنظيم اجتماع دولي ثلاثي للخبراء في فترة السنتين القادمة للنظر في مسألة مبادرات الامتثال الخاصة، استجابة لتزايد وكالات تدقيق العمل الخاصة على الصعيد العالمي، والاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة ومفاده أنّ مثل هذه التدابير الخاصة يمكنها أن تقوّض الوظيفة العامة لتفتيش العمل.

(٤) تبادل الممارسات الجيدة

١٣. عقب البحوث التي أجريت بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل، سيقوم المكتب بوضع استراتيجية لنشر هذه المعارف فيما بين الهيئات المكونة. وسيشمل ذلك إرساء مجموعة من الممارسات الجيدة والاتجاهات والتطورات على أن تتاح على الشبكة[٦] وتُدمج في استراتيجية المكتب لإدارة المعارف على نطاق أوسع. كما ستقوم استراتيجية اتصالات محددة الأهداف بتعزيز مورد المعارف هذا، بغية استثارة الوعي في صفوف الحكومات وأصحاب العمل والعمال بشأن المسائل البارزة في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل والموارد والخدمات الرئيسية المتاحة من جانب المكتب.

١٤. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المكتب بتشجيع وتسهيل تبادل الممارسات الوطنية الجيدة، بما في ذلك من خلال وضع منهجية ترمي إلى تحسين جمع وتحليل البيانات الأساسية المصنفة حسب نوع الجنس على المستوى الوطني، من أجل التمكن من القيام بمقارنات فيما بين البلدان وقياس خدمات التفتيش وأنشطته. وسيشمل هذا العمل تعزيز وتبادل الممارسات الجيدة بشأن: تعيين واختيار الموظفين بشفافية؛ تطوير المسار المهني وتوفير التدريب لموظفي إدارة العمل ومفتشي العمل؛ توفير ظروف العمل اللائق لموظفي إدارة العمل وتفتيش العمل، بمن فيهم المسؤولون عن الأمن والحماية.

(٥) تعزيز الشراكات والتعاون الأفقي

١٥. من خلال استحداث الشراكات وتعزيز الشراكات القائمة مع المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل، سيعزز المكتب تأثير المنظمة ويحسّن ما للمساعدة التقنية التي تقدمها من أثر واستدامة. ولهذا الغرض، سوف يشجع المكتب التعاون والمبادلات على المستوى الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي، ومن خلال الشراكات ضمن النظام متعدد الأطراف والشبكات الإقليمية التي تدعمها منظمة العمل الدولية، بغية إقامة تحالفات واسعة ومجتمع من الخبرات.

[٦] انظر: www.ilo.org/labadmin.

(٦) تحسين قدرة المكتب والتنسيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة العمل وتفتيش العمل

١٦. يقود برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل النشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن الدعم التقني والخدمات الاستشارية المقدمة بغية تقوية النُظم الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل. وحيث أنّ برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل هو الوحدة الموكل إليها متابعة القرار والاستنتاجات الصادرة عن لجنة إدارة العمل التابعة للمؤتمر، فإنه سيعمل على استحداث مجموعة أنشطة للتعاون التقني استجابة لطلبات الحكومات والشركاء الاجتماعيين وتعزيز الخدمات الوطنية لإدارة العمل وتفتيش العمل، تمشياً مع البرامج القطرية للعمل اللائق. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تسعى جاهدة إلى ضمان موارد كافية ليقوم برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل بنشاطه، ويحسّن في الوقت ذاته التنسيق العام ضمن المكتب بشأن هذه المسائل التقنية باعتبارها وسيلة أساسية لتعزيز التعاون واتساق السياسات.

١٧. قد يرغب مجلس الإدارة في القيام بما يلي:

(أ) اعتماد خطة العمل الواردة في الفقرات ٦-١٦؛

(ب) رهناً بتوافر التمويل، الموافقة على تنظيم اجتماع ثلاثي للخبراء في فترة السنتين القادمة، كما هو وارد في الفقرة ١٢، للنظر في مبادرات الامتثال الخاصة، في ضوء معايير العمل الدولية؛

(ج) الطلب من المدير العام القيام بما يلي:

"١" اتخاذ الخطوات لإنفاذ الاستنتاجات الصادرة عن المؤتمر بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل على نحو منسق وفعال في المقر وفي الميدان، وإبلاغ مجلس الإدارة، عند الطلب، بالتقدم المحرز والنتائج المحققة؛

"٢" اتخاذ القرارات الضرورية لضمان إنفاذ خطة العمل إنفاذاً فعالاً، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرة برنامج إدارة العمل وتفتيش العمل على تحقيق هذه الأهداف.

جنيف، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١١.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ١٧.